المقدمة :

تغير المناخ يفاقم من معاناة المدنيين في أوقات الحروب وعلى الرغم من أن هناك دراسات عدة تناولت العلاقة بين التغيرات المناخية وتصاعد النزاعات بين الدول وزيادة الوعي بالعلاقة بين التغير المناخي والأمن والذي دفع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعددًا متزايدًا من الدول نحو تصنيف تغير المناخ على أنه تهديد للأمن العالمي والوطني . لقد أصبحت قضية التغيرات المناخية وتبعاتها هي الشغل الشاغل للعديد من وسائل الإعلام ومراكز الفكر والحكومات ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة الماضية لتعزيز التزاماتهم الوطنية بتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٢٠.

يثقل التغير المناخي كاهل المدنيين تحت نير الحروب ذلك لأن النزاع المسلح يحد من قدراتهم على مواجهة التغيرات المناخية. ويُعزى هذا جزئيًّا إلى كون النزاعات ولا سيما طويلة الأمد منها تفرض على المجتمعات تحديات جمَّة فهي تقوض البنية التحتية وتسبب أضرارًا جسيمة للمؤسسات ورأس المال الاجتماعي وسبل العيش ما يجعل من عملية التكيف مع تغير المناخ أمرًا عسيرًا. وفي رؤية أكثر اعتدالًا تنظر إلى العلاقة بين التغيرات المناخية والصراع بوصفها علاقة ارتباط وليست علاقة سببية وعلى الرغم من تباين وجهات النظر بين الباحثين حول مدى قوة العلاقة غير مباشرة بين التغيرات المناخية والصراع وأن هذا التأثير يتصاعد ويبدو أكثر وضوحًا في حال توافر عوامل أخرى مهيِّئة مثل الفقر وانخفاض معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد أشارت التحليلات التي تناولت تأثيرات التغيرات المناخية إلى أنه على سبيل المثال مع التراجع المحتمل في معدل الإنتاج الغذائي العالمي والارتفاع الكبير في مستوى سطح البحر فإن تغير المناخ سيزيد من عدم الاستقرار في المناطق المضطربة وبالتالي فإن دراسة التأثيرات الأمنية للتغيرات المناخية تعد واحدة من المحاور الأساسية اللازمة لوضع رؤية وتحرك فاعل حيال القضية.

مفاقمة المعاناة للمتضررين من التغير المناخي وعدم السلام والنزاعات على الموارد الطبيعية وجهان

١- فمن **ناحية أولى** يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى اندلاع نزاعات مسلحة أو أعمال عنف، وهو ما تظهره دراسات عدة بحثت عن العلاقة بين تقلب المناخ وبين العنف، وبينت أن زيادة هطول الأمطار أو نقصانها في الاقتصادات المعتمدة اعتمادًا كليًّا على الموارد الطبيعية يعزز من مخاطر العنف المحلي، لا سيما في المجتمعات الرعوية الأفريقية. ففي منطقة الساحل الأفريقي مثلا، رأينا كيف ألحقت التغيرات المناخية أضرارًا بالغة بالمجتمعات المحلية، ما دفع بعضها إلى الانخراط في أعمال عنف ونزاعات مسلحة. كما أن ارتفاع درجة الحرارة وعدم انتظام هطول الأمطار وما رافق ذلك من تصحر للأراضي وتقلص في المساحات القابلة للاستغلال أدى إلى تفاقم الصراعات وخير مثال على ذلك منطقة بحيرة تشاد.

٢-**من ناحية ثانية** فدور التغير المناخي أكثر وضوحًا في مفاقمة معاناة السكان المدنيين الذين يثقل النزاع المسلح كاهلهم يقدم مؤشر جامعة نوتردام العالمي للتكيف مع التغيرات المناخية صورة ذات دلالة للدور السلبي الذي يؤديه التغير المناخي في إطالة أمد النزاعات المسلحة يحدد هذا المؤشر وفقًا لعوامل فرعية عدة مدى قدرة الدول على التعاطي مع التحولات التي ترافق تغير المناخ. ويخلص المؤشر إلى تحديد ثلاثين بلدًا هي الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ وليس غريبًا أن تكون معظم تلك البلدان دولاً ترزح بالفعل تحت نير النزاعات المسلحة كالصومال وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية والنيجر وتشاد ومالي، وكذلك اليمن وميانمار. إذ تفتقر هذه البلدان إلى القدرة على تحمل آثار تغير المناخ. وبفعل تراكم آثار النزاع، يتضرر الفقراء والأطفال وكبار

السن أكثر من غيرهم، وتستمر معاناتهم من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر وفقد فرص كسب العيش والوقوع فريسة للأمراض. **وتقول «منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة» (الفاو) إن السبب الرئيس في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي يكمن في ثلاثة عوامل (قد تتداخل أحيانًا) وهي: النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية العميقة،** لاسيما موجات الجفاف الطويلة في بعض المناطق في القارة الأفريقية كشرقي القارة أو حول بحيرة تشاد. وتظهر تقديرات "الفاو" أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ارتفع لأول مرة منذ عقد من الزمان إذ إن العدد يتراوح الآن حول ٨١٥ مليون شخص يوميًّا عالميا. فيما تظهر تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن تقلب المناخ ربما يرفع من خطر الجوع وسوء التغذية بنسبة ٢٠ في المائة بحلول ٢٠٥٠.

استراتيجية اللجنة الدولية

يتوقع أن تتزايد الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير بسبب تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري ولا تستطيع المنظمات الإنسانية وحدها التصدي للاحتياجات الإنسانية القائمة. وقد وطنت اللجنة الدولية نفسها كي تستوعب تأثير تغير المناخ على التدهور البيئي واستنفاد الموارد (مثل التصحر، انخفاض خصوبة التربة، تدهور إمدادات المياه العذبة) وأثر ذلك كله في المجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة. والنقطة المركزية هنا هي دعم محاولات السكان المدنيين في التأقلم والتكيف مع البيئات المتدهورة والمخاطر المتزايدة لحدوث فيضانات وجفاف وتعرضهم للحرارة المفرطة والفقر من خلال البحث عن استراتيجيات جديدة تتيح سبل كسب الرزق.

وربما تتطلب هذه الاستراتيجيات تغييرات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية من أجل تمكين الناس من التكيف مع آثار التغير المناخي، والتخفيف من وطأة آثاره السلبية. ومن أمثلة ذلك، ما تؤديه وحدات الأمن الاقتصادي والمياه والإسكان في اللجنة الدولية من تنفيذ مشاريع تدعم السكان المدنيين وتساعدهم على التكيف مع تأثير تغير المناخ، كمساعدة المزارعين على التحول إلى المحاصيل التي تتحمل الجفاف أو مساعدة المجتمعات على إيجاد سبل لتحسين استخدام الموارد المائية.

وفي هذا السياق، بلورت اللجنة الدولية في استراتيجيتها المؤسسية للأعوام من ٢٠١٩ حتى العام ٢٠٢٢، هدف الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي في دول النزاعات المسلحة، وتعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على استيعاب الآثار المجتمعية للنزاع أو العنف والصدمات المناخية، وبناء تأثير إنساني أكثر استدامة.

وتعمل اللجنة الدولية على دعم المجتمعات المتضررة من النزاعات كي تتمكن من مواجهة الضغوط التي قد تنشأ في المستقبل نتيجة الآثار المتراكمة للنزاعات وتغيُّر المناخ. كما تعمل اللجنة الدولية على إعادة تخطيط برامجها لتضمن منع تدهور البيئة التي يعتمد عليها السكان المتضررون في كسب عيشهم، علاوة على تحسين السياسات البيئية للجنة الدولية عبر تعزيز فعالية استخدامها للطاقة وخفض اعتمادها على الوقود الأحفوري وخفض النفايات الخطرة في الميدان.

التغيرات المناخية والصراعات:

إن ما نشهده اليوم من تغيرات مناخية يؤثر بلا شك على الموارد الأساسية ولا سيما الغذاء والماء وتساهم هذه التأثيرات في زيادة هشاشة الدولة ومشكلات الأمن في العديد من المناطق حول العالم وغالبًا ما يتم تناول العلاقة بين التغيرات المناخية والصراع من خلال الربط بين التغيرات المناخية وندرة الموارد وما قد يترتب على هذه الندرة من تداعيات وانعكاسات وقد أجملت الرؤى والتحليلات التي تناولت انعكاسات التغيرات المناخية على الصراع في ثلاثة اتجاهات رئيسية تشمل:

١- **العنف الداخلي والصراعات الأهلية:** إن تأثير التغير المناخي على الموارد الطبيعية مقترنًا بالضغط الديموجرافي والاقتصادي والسياسي يساهم في تقويض قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها وتزويدهم بالموارد الأساسية مثل الغذاء والمياه والطاقة وغيرها، وهو ما يؤدي بدوره إلى هشاشة الدول وتصاعد الصراعات الداخلية التي قد تمتد إلى التسبب في انهيارها ومن هنا قد يمثل التغير المناخي تحديًا خطيرًا لاستقرار الدول وشرعية الحكومات. ووفقًا لـ"روبرت ماكلمان" من جامعة ويلفريد لورير الكندية فإن "الدول التي تعاني بالفعل من هشاشة سياسية هي أهم مراكز المستقبل المحتملة للعنف المرتبط بالمناخ وأحداث الهجرة القسرية". وتبدو المخاطر أعلى في منطقة الشرق الأوسط فمن بين الدول العشرين الأعلى تصنيفًا على مؤشر الدول الهشة نجد اثنتي عشرة دولة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا.

وحول تأثير التغيرات المناخية على استقرار الدول أشارت دراسة شاملة كانت هي الأولى من نوعها أجراها مجموعة من الباحثين عام ٢٠٠٩ حول العلاقة بين الاحترار ومخاطر الصراعات الأهلية في إفريقيا إلى وجود علاقات تاريخية قوية بين تصاعد الحروب الأهلية والاحترار في إفريقيا فقد شهدت السنوات التي تشهد معدلات عالية من الاحترار زيادات كبيرة في احتمال نشوب الحروب ونوّهت الدراسة إلى أنه عندما يقترن ذلك بالتنبؤات التي تم حسابها استنادًا إلى "نموذج المناخ" لاتجاهات درجات الحرارة في المستقبل، تشير هذه الاستجابة التاريخية لدرجة الحرارة إلى ارتفاع بنسبة ٥٤٪ تقريبًا في حالات الصراع المسلح بحلول عام ٢٠٣٠ أو ٣٩٣,٠٠٠ حالة وفاة إضافية في الحروب المستقبلية.

٢- **خلق بيئات حاضنة للإرهاب:** غالبًا ما تؤدي تأثيرات الاحترار العالمي إلى تغييرات جيوسياسية تبدو تأثيراتها بوضوح في حال حدوثها بالمناطق الهشة مثل القرن الإفريقي على سبيل المثال فوفقًا لما تم طرحه من تأثير للتغيرات المناخية على الموارد الطبيعية وما قد تتسبب فيه من تقويض لقدرة الأمم على حكم نفسها وزيادة فرص النزاعات فإن النتيجة المحتملة هنا هي تحول هذه المناطق إلى بيئة خصبة للإرهاب خاصة في ظل حالة انعدام الاستقرار وتصاعد معدلات الفقر.

وقد أشارت دراسة صادرة عن مؤسسة "دبلوماسية المناخ" في أكتوبر ٢٠١٦ إلى عمق الدور المحدد الذي تلعبه الفواعل من غير الدول في الديناميكيات المعقدة لتغير المناخ وحاولت تحديد كيف يعمل تغير المناخ كمضاعِفٍ للمخاطر فيما يتعلق بنمو ونفوذ هذه الجماعات وأشارت إلى أنه يمكن للمخاطر المعقدة الناشئة عن تغير المناخ والهشاشة والصراع أن تسهم في ظهور ونمو التنظيمات الإرهابية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تغير المناخ يساهم في نمو وصعود الجماعات المسلحة في زيادة هشاشة الدول وهو ما تعززه النزاعات المحيطة بالموارد الطبيعية وانعدام الأمن في الحصول على سبل العيش وفي هذا السياق تتكاثر التنظيمات الإرهابية ويسهل لها ممارسة نفوذها في ظل البيئات الهشة والمتأثرة بالصراع حيث لا يصبح للدولة نفوذ وتفتقر إلى

الشرعية وفي بعض الأحيان تحاول التنظيمات الإرهابية سد الفجوة التي خلفتها الدولة من خلال توفير الخدمات الأساسية من أجل الحصول على الشرعية وتأمين الثقة والدعم بين السكان المحليين.

لتغير المناخ آثار سلبية متزايدة على سبل العيش في العديد من البلدان والمناطق على سبيل المثال مع انعدام الأمن الغذائي أو ندرة المياه والأراضي يصبح السكان أكثر عرضة ليس فقط للتأثيرات المناخية السلبية ولكن أيضًا للتجنيد من قبل التنظيمات الإرهابية التي يمكن أن توفر سبل عيش بديلة وحوافز اقتصادية وتستجيب للمظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا فليست هناك صلة مباشرة بين تغير المناخ والعنف والصراع المرتبطين بالتنظيمات الإرهابية أو الفاعلين من غير الدول بل إن التغيير البيئي والمناخي واسع النطاق قد يساهم في خلق بيئة يمكن أن تزدهر فيها التنظيمات المسلحة وتفتح المجال لها أمام مزيدٍ من التمكن والنفوذ. على سبيل المثال: فَتَحَ تزايدُ معدلات ندرة المياه الناجم عن التغيرات المناخية المجالَ أمام استغلالها كسلاحٍ لدى التنظيمات الإرهابية في الصومال فقد كشفت دراسة حديثة أجراها "ماركوس كينج" في عام ٢٠١٧ بجامعة جورج واشنطن عن وضوح العلاقة بين المناخ والصراع وتسليح المياه فنتيجة لما تعرضت له الصومال من جفاف مرتبط بتغير المناخ قام تنظيم "شباب المجاهدين" بتغيير تكتيكاته القتالية التي كانت تعتمد على حروب العصابات واتجه نحو محاولة عزل المدن المحررة عن مصادر المياه الخاصة بها.

٣- **تزايد مخاطر النزاعات المسلحة:** استنادًا إلى ما سبق من طرحٍ فإن هناك اتفاقًا حول انعكاسات التغيرات المناخية على مستقبل الصراعات في العالم؛ إلا أن الاختلاف حول حجم هذا التأثير وقد أشارت دراسة منشورة بمجلة "نايتشر" في ١٢ يونيو ٢٠١٩، إلى أنه مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية من المتوقع أن يزداد خطر النزاع المسلح زيادةً كبيرة حيث توصلت الدراسة إلى أن المناخ قد أثّر على ما بين ٣% و٢٠% من النزاعات المسلحة خلال القرن الماضي ومن المرجّح أن يزداد التأثير بشكل كبير في المستقبل وطرحت الدراسة عددًا من السيناريوهات المستقبلية حول تداعيات التغيرات المناخية على مستقبل الصراع مشيرة إلى أنه في حال حدوث سيناريو ٤ درجات مئوية من الاحترار (وهو تقريبًا المسار الذي نسير عليه حاليًّا إذا لم تخفض المجتمعات بشكل كبير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري) فإن تأثير المناخ على النزاعات سيزيد أكثر من خمسة أضعاف وحتى في السيناريو الذي يبلغ فيه الاحترار درجتين مئويتين (الهدف المعلن لاتفاق باريس للمناخ) فإن تأثير المناخ على النزاعات سوف يزيد بأكثر من الضعف.